الأمم المتحدة

E

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1990/37
8 November 1989
ARABIC
Original : ENGLISH

لجنة حقوق الانسان
الدورة السادسة والاربعون
البند ١٧ (ب) من جدول الاعمال المؤقت

تنفيذ برنامج عمل العقد الثاني لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري

التقرير السنوي المتعلق بالتمييز العنصري والمقدم من منظمة العمل الدولية وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٥٨٨ (د ـ ٥٠) ولقرار الجمعية العامة ٢٧٨٥ (د ـ ٢٦)

١ ـ دعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٥٨٨ (د ـ ٥٠) المؤرخ في ٢١ أيار/مايو ١٩٧١ منظمة العمل الدولية ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) الى تزويد لجنة حقوق الانسان بتقارير عن طبيعة وأثر أي تمييز عنصري ، وخاصة في الجنوب الافريقي ، لديهما علم بوجوده في نطاق اختصاصهما .

٢ ـ وأيدت الجمعية العامة ، في قرارها ٢٧٨٥ (د ـ ٢٦) المؤرخ في ٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧١ ، دعوة المجلس وطلبت تقديم هذه التقارير سنويا .

٣ ـ ويتشرف الامين العام بأن يحيل طيّه الى لجنة حقوق الانسان التقرير السنوي لمنظمة العمل الدولية .

التقرير السنوي لمنظمة العمل الدولية

١ - من بين الانشطة البارزة التي اضطلعت بها منظمة العمل الدولية خلال عام ١٩٨٩ لمكافحة الفصل العنصري تشكيل فريق من ثلاثة خبراء مستقلين لرصد الجزاءات وسائر الإجراءات المتخذة لمكافحة الفصل العنصري في كافة أنحاء العالم وفقا لما نص عليه اعلان منظمة العمل الدولية المتعلق بإجراءات مكافحة الفصل العنصري في جنوب افريقيا وناميبيا وبرنامج العمل ، مع إيلاء اهتمام خاص للإجراءات المتخذة للتحايل على هذه التدابير . كما استمرت منظمة العمل الدولية في رصد ونشر المعلومات عن التطورات الحديثة في الميادين الاجتماعية والعمالية في جنوب افريقيا وناميبيا ، وفي تقديم المساعدة في مجال التعاون التقني إلى حركات التحرير الوطني والعمال السود ونقابات العمال السود المستقلة في افريقيا وناميبيا وكذلك إلى دول المواجهة والدول المجاورة .

٢ - وقد أنشىء فريق الخبراء المستقلين الثلاثة امتثالا لتوصية صدرت في هذا الصدد عن اللجنة المعنية بإجراءات مكافحة الفصل العنصري في الدورة ٧٥ (حزيران/يونيه ١٩٨٨) لمؤتمر العمل الدولي . كما نصت هذه التوصية على الوظائف التي ينبغي للفريق القيام بها ، وهي (أ) استقصاء وتقييم آثار التدابير الجزائية الحالية ؛ (ب) إجراء دراسات جدوى ودراسات حالة بشأن الجزاءات ؛ (ج) إجراء مسوح وعمليات استيفاء منتظمة لحالة التجارة العالمية مع جنوب افريقيا ؛ (د) الاحتفاظ بسجل للاستثمارات وسحب الاستثمارات في جنوب افريقيا ؛ (هـ) نشر نتائج البحوث ثلاث مرات سنويا . كما طلب إلى الفريق تنفيذ ولايته بالتعاون الوثيق مع سائر هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية التي تجمع أيضا معلومات عن الجزاءات والتدابير وغير ذلك من إجراءات مكافحة الفصل العنصري ، بغية تفادي الازدواج .

٣ - وقد أقرت الدورة ٢٤٣ لمجلس إدارة منظمة العمل الدولية ، في اجتماعها المستأنف في نهاية شهر حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، عضوية الفريق التي اقترحها المدير العام للمنظمة . وعقد الفريق اجتماعه الأول في نيويورك في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ لتحديد طرق عمله وطبيعة ولايته ، فقرر التركيز على الدراسات المتصلة بفرض حظر على فحم جنوب افريقيا وفرض جزاءات مالية فعالة ومسائل تتصل بقطع الروابط الجوية مع جنوب افريقيا قطعا فعليا . وسينعقد اجتماعا الفريق الثاني والثالث في شهري شباط/فبراير ونيسان/ابريل ١٩٩٠ على التوالي .

٤ - وقد جرى النظر في التقرير الخاص للمدير العام للمنظمة عن تطبيق الاعلان المتعلق بإجراءات مكافحة الفصل العنصري في جنوب افريقيا وناميبيا في الدورة ٧٦

(حزيران/يونيه ١٩٨٩) لمؤتمر العمل الدولي . وقد استعرض الفصل الاول من هذا التقرير أحدث التطورات في الشؤون العمالية والاجتماعية في جنوب افريقيا وناميبيا ، وحلل الفصل الثاني المعلومات المقدمة من الأطراف الثلاثية في منظمة العمل الدولية بشأن ما اتخذته من إجراءات لمكافحة الفصل العنصري ، بينما قدّم الفصل الثالث معلومات عن الإجراءات الدولية المتخذة لمكافحة الفصل العنصري . وبالاضافة إلى التقرير الخاص قدمت ايضا معلومات تكميلية في وثيقة مستقلة .

٥ - وبعد النظر في التقرير الخاص اعتمدت اللجنة المعنية بإجراءات مكافحة الفصل العنصري استنتاجات كان مما ورد فيها اعرابها عن القلق إزاء تباطؤ معدل سحب الاستثمارات وميل الشركات المتعددة الجنسيات التي سحبت استثمارها إلى الاستمرار في الاحتفاظ بصلات غير صلات رأس المال مع جنوب افريقيا . وطلبت اللجنة من المنظمة ومن أطرافها الثلاثية تكثيف الجهود لتنفيذ التوصيات الواردة في الاعلان المحدّث وبرنامج العمل المرفق به . كما ذكرت بالتحديد إجراءات أخرى أوصيت الأطراف الثلاثية باتخاذها ، فحثت التوصية ٦ (ب) مثلا الحكومات على فرض حظر على فحم جنوب افريقيا ، وفرض جزاءات مالية فعالة ، وسن تشريعات مناسبة لمنع نقل النفط إلى جنوب افريقيا وقطع الروابط الجوية قطعا فعليا ، ودعت تحقيقا لهذا الغرض إلى تنظيم حملات موجهة نحو أهداف خاصة تشترك فيها كل الأطراف الثلاثية في منظمة العمل الدولية .

٦ - وطلبت التوصية ٦ (ج) و(د) من منظمات أرباب الأعمال حث المؤسسات المتعددة الجنسيات على تقديم معلومات وافية عن شروط سحبها لاستثماراتها ، بما في ذلك الصلات التي تعتزم الاحتفاظ بها مع مؤسسات جنوب افريقيا ، والتفاوض على هذه الشروط مع نقابات العمال المعنية . كما طلبت من منظمات أرباب الأعمال مناشدة أعضائها الذين لهم فروع في جنوب افريقيا تجنب استخدام الاحكام الموجهة ضد نقابات العمال في قانون تعديل علاقات العمل الذي أصدرته حكومة جنوب افريقيا في عام ١٩٨٨ رغم الاحتجاجات عليه . وحُثت نقابات العمل في التوصية ٦ (هـ) و(و) على شن حملات وممارسة أقصى ضغط ممكن على أرباب الأعمال الذين يستخدمون أحكام هذا القانون ضد النقابات . وطلبت التوصية ٦ (ط) من منظمة العمل الدولية الانتهاء سريعا من وضع تقريرها عن تجارة الذهب مع جنوب افريقيا .

٧ - كما طلبت الاستنتاجات إلى المدير العام لمنظمة العمل الدولية إبلاغ حكومة جنوب افريقيا بقلق المؤتمر العميق من عدم احراز تقدم حتى الآن في إلغاء نظام الفصل العنصري ومناشدتها بقوة أن تنهي حالة الطوارىء .

٨ - وأُعتمدت توصيات محددة تتعلق بناميبيا ، فحثت الحكومات مثلا على مساندة الأمين العام للأمم المتحدة في الجهود الجارية لتأمين تنفيذ القرار ٤٣٥ . كما رجي كل من الأطراف الثلاثية في منظمة العمل الدولية تقديم أقصى مساعدة ممكنة لشعب ناميبيا بغية تعزيز تنمية أمة ديمقراطية قوية ومنظمات عمالية مستقلة . كما ينبغي لمنظمة العمل الدولية تكثيف مشاريعها وبرامجها لمساعدة ناميبيا .

٩ - ولتنفيذ التوصيات السالفة الذكر اتخذت منظمة العمل الدولية عدة تدابير بعد انعقاد مؤتمر العمل الدولي في حزيران/يونيه ١٩٨٩ . فعلى سبيل المثال وجه إلى الحكومات ومنظمات أرباب الأعمال والعمال ، في آب/أغسطس ١٩٨٩ ، طلب لتقديم أحدث المعلومات عن الإجراءات المتخذة او غير المتخذة لمكافحة الفصل العنصري ، بهدف إدراج هذه المعلومات في التقرير الخاص للمدير العام لعام ١٩٩٠ . وكان مما أرفق بالطلب مذكرة مفصّلة تشير إلى التوصيات الواردة في استنتاجات لجنة المؤتمر المعنية بإجراءات مكافحة الفصل العنصري في حزيران/يونيه ١٩٨٩ . كما أرسلت إلى الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية طلبات لتقديم معلومات عن الإجراءات الدولية لمكافحة الفصل العنصري .

١٠ - وفيما يتعلق بناميبيا صاغت منظمة العمل الدولية عددا من اقتراحات المشاريع ، بغية مساعدة ناميبيا في جهودها لإعادة البناء بعد الاستقلال ، شملت تشجيع العمالة عن طريق تنفيذ مشاريع مدرة للدخل في مناطق إعادة الاستيطان ، وتخطيط العمالة الريفية ، والتدريب على وضع سياسات العمالة ، وايفاد بعثة من المنظمة معنية بشؤون العمالة إلى ناميبيا لإعداد خطة عمل لتقديم المساعدة المنظمة إلى البلد ، والتدريب المهني ، والتأهيل المهني ؛ وتقديم المساعدة التقنية إلى إدارة شؤون العمل ؛ وتشجيع منظمات أرباب الاعمال ؛ وتقديم المساعدة إلى نقابات العمال الناميبية في مجال تعليم العمال ؛ ومساعدة الفئات الضعيفة بما في ذلك النساء والشباب . وأُوفدت بعثة استكشافية إلى ناميبيا في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ فأجرت مناقشات مع نقابات العمال وأرباب الأعمال والادارة بغية التعرف على المجالات التي يمكن فيها لمنظمة العمل الدولية تقديم المساعدة التقنية إلى ناميبيا خلال الفترة الانتقالية . وتضمنت المجالات التي تم التعرف عليها إدارة القوى العاملة وتشجيع العمالة والتأهيل المهني وتعليم العمال . وبتمويل من الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، يقوم حاليا مركز التدريب المهني والتقني العالي التابع لمنظمة العمل الدولية في تورينو بتنفيذ عدد من مشاريع التدريب الرامية إلى إعادة ادماج اللاجئين الناميبيين عن طريق التعليم والتدريب على المهارات خلال الفترة الانتقالية . وتتضمن هذه المشاريع الحاق ٢٤ زميلا ناميبيا بعدد من الدورات التدريبية للمركز في عام ١٩٨٩ ؛ والحاق ٥٠ زميلا ناميبيا بمركز التدريب الجمركي في زمبابوي لحضور دورة

للتدريب على وظائف الجمارك والمكوس ؛ وتدريب ١٥ مسؤولا على التسويق وإدارة المشتريات ؛ ودورة للتدريب على تصميم ووضع وتقييم مشاريع للتدريب المهني في مجالات محددة لصالح ١٥ ناميبيا عائدا ومديرا لمشاريع التدريب المهني مستقبلا ، يمكن استخدامهم على الأجل المتوسط كنقاط لتنسيق برامج المساعدة التقنية في ناميبيا ؛ ودورة للتدريب على صياغة واستحداث مشاريع أشغال عامة كثيفة العمالة في بيئة ريفية لصالح ١٥ ناميبيا ؛ ودورة للتدريب على تصميم واستحداث مشاريع مدرة للدخل عن طريق برامج صغيرة لأصحاب المشاريع .

١١ - وقد درس عدد من الأنشطة التنفيذية ، بما في ذلك مشاريع المساعدة التقنية ، في إطار برنامج منظمة العمل الدولية لمكافحة الفصل العنصري في تقرير مقدم إلى اللجنة المعنية بالتمييز التابعة لمجلس إدارة منظمة العمل الدولية في دورته ٢٤٤ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩) . وتناولت المعلومات المطروحة في التقرير ما يلي:

التدريب المهني

١٢ - (١) مركز الأمم المتحدة للتدريب المهني للناميبيين ، في كواكرا بأنغولا: استمر خلال العام الماضي تنفيذ هذا المشروع الذي دخل الآن مرحلته الثانية ، فاستمر تقديم التدريب على ميكانيكا السيارات والبناء والنجارة ونجارة التركيب والتركيبات والإصلاحات الكهربائية وآلات تشغيل المعادن والسباكة ، وتخرجت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ الدفعة الثالثة من المركز وتتألف من مائة طالب . وقد قرر مجلس إدارة المركز في دورته الثالثة عشرة (آذار/مارس ١٩٨٩) نقل المركز إلى ناميبيا بعد الاستقلال ، وتقرر لهذا الغرض ايفاد فريق تابع لمنظمة العمل الدولية في بعثة إلى ناميبيا لإجراء دراسة جدوى لهذا النقل . كما أوضح المجلس ضرورة عقد دورته الرابعة عشرة في ناميبيا بعد الانتخابات التي ستجري في ناميبيا في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ . كما قرر المجلس وقف أنشطة المركز التدريبية من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ليتسنى للطلاب والموظفين الناميبيين العودة إلى ناميبيا للتسجيل في الانتخابات والاشتراك فيها . وقد بيّن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنه سيواصل دعمه المالي للمشروع لمدة ثلاث سنوات أخرى اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ . (٢) المركز النموذجي للتدريب المهني للمؤتمر الوطني الأفريقي في داكاوا جمهورية تنزانيا المتحدة: رغم أن المؤتمر الوطني الأفريقي واصل تنفيذ المشروع على أساس ثنائي بحيث توفر حكومة النرويج التمويل ، قدمت منظمة العمل الدولية مساهمات تقنية محددة منها مواد التدريب ، وأوفدت خبيرا استشاريا في بعثة إلى المركز للمساعدة في اعداد اقتراح بمشروع يتناول مرحلة جديدة من المشروع ، لينظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في امكانية تمويلها .

التأهيل المهني

١٣ - (١) تدريب ملاك إعادة تأهيل الضحايا المعوّقين لحرب التحرير واللاجئين والعمال المهاجرين: واصل زملاء من حركات التحرير الوطني الاشتراك في الدورات التدريبية الجارية في إطار هذا المشروع دون الإقليمي ، الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من البرنامج الاقليمي المشترك بين منظمة العمل الدولية ومنظمة الوحدة الافريقية بشأن المعهد الأفريقي لإعادة التأهيل . وستنتهي المرحلة الثانية من هذا المشروع في عام ١٩٩١ . (٢) إعادة التأهيل المهني للضحايا المعوقين لحرب التحرير: في إطار المرحلة الثانية من المشروع ، الذي تموله أساسا حكومة النرويج ، ألحق عدد من الناميبيين المعوقين بمؤسسات تدريب في زامبيا لتلقي التدريب المهني على حرف متنوعة . وقد أوقفت أنشطة المشروع مؤقتا خلال الأشهر الثلاثة الماضية ليتسنى للناميبيين العودة إلى بلد منشئهم للمشاركة في الانتخابات .

تخطيط العمالة وإيجاد فرص للعمل

١٤ - (١) تقديم تدريب عملي وخبرات في مجالات تخطيط العمالة والتنمية مع فريق الجنوب الأفريقي لتعزيز العمالة (SATEP) في لوساكا بزامبيا: ألحق زميل من المؤتمر الوطني الأفريقي بهذا الفريق في إطار هذا المشروع ، لمدة تسعة أشهر خلال الفترة المشمولة بالتقرير ، واستمر بذل الجهود لتشجيع الأمانات النسائية في حركات التحرير الوطني على اختيار مرشحات للاشتراك في البرنامج التدريبي لهذا المشروع . (٢) تخطيط العمالة والاحتياجات الأساسية في الجنوب الأفريقي: استمر فريق الجنوب الأفريقي لتعزيز العمالة في تقديم الخدمات الاستشارية التقنية إلى الدول الأعضاء الفردية وكذلك إلى المنظمات دون الاقليمية (لجنة العمل للجنوب الأفريقي ومؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الأفريقي) في هذا الاقليم الفرعي من الجنوب الأفريقي . وشملت الخدمات الاستشارية ، ضمن ما شملت ، تشجيع عمالة الشباب وتحسين ظروف العمل في القطاع غير الرسمي وايجاد فرص عمل للعمال المهاجرين العائدين إلى وطنهم من جنوب أفريقيا . (٣) تحديد جوانب المهارات للسود في جنوب أفريقيا: كمتابعة للدراسة المستوفاة بشأن تحديد جوانب المهارات للسود في جنوب أفريقيا ساعدت منظمة العمل الدولية وفريق الجنوب الأفريقي لتعزيز العمالة المؤتمر الوطني الأفريقي في تنظيم حلقة دراسية عن تنمية القوى العاملة من أجل جنوب أفريقيا المقبلة ، في أيار/مايو ١٩٨٩ . وقد حضر هذه الحلقة ممثلون من دائرة تنمية القوى العاملة التابعة للمؤتمر الوطني الأفريقي ونقابات العمال واتحادات رجال الأعمال والكنيسة ومنظمات أخرى داخل جنوب أفريقيا . والى جانب تحديد جوانب المهارات للسود في جنوب أفريقيا تناولت الحلقة الدراسية مواضيع أخرى منها أهداف تنمية القوى العاملة في جنوب أفريقيا ودور التعليم في الكفاح من أجل التحرير والتوجيه المهني فضلا عن المشاركة الشعبية في تحديد الأولويات لتنمية القوى العاملة . كما أطلع ممثلون من وزارة العمل وتخطيط القوى

العاملة والرعاية الاجتماعية في زمبابوي المشتركين في هذه الدورة على خبرة زمبابوي في معالجة مشاكل نقص القوى العاملة خلال الفترة الصعبة التي تلت استقلال زمبابوي مباشرة . وقد أكدت توصيات الحلقة الدراسية على أمور منها ضرورة بذل مزيد من الجهود لتدريب الناس على ملء الثغرات التي خلقتها سياسات تنمية القوى العاملة في ظل نظام الفصل العنصري ، والتنسيق بين مختلف المنظمات العاملة في مجال تخطيط القوى العاملة لجنوب أفريقيا . كما تم التعرف على عددة مجالات للبحوث ، منها هيكل العمالة في اقتصاد جنوب أفريقيا وتقييم الاحتياجات في مجال التدريب ودور التدريب عن طريق العمل مع الحرفيين في تنمية القوى العاملة وتدريبها .

١٥ - التنمية الريفية: على إثر الجولة الدراسية التي نظمتها منظمة العمل الدولية في زمبابوي في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ بشأن الإنتاج الزراعي والمشاركة الشعبية ، لرؤساء الدوائر في منظمة سوابو ولكبار المسؤولين فيها ، وكذلك أيضا في إطار الأعمال التحضيرية لمساعدة ناميبيا في جهودها لإعادة بنائها ، صاغت منظمة العمل الدولية اقتراحين بمشروعين جديدين بشأن التنمية الريفية ، لتمويلهما . وتناول هذان الاقتراحان مشاريع مدرة للدخل في مناطق إعادة الاستيطان وتخطيط العمالة الريفية في ناميبيا المستقلة .

إدارة القوى العاملة

١٦ - تدريب مديري القوى العاملة لناميبيا: قيّم هذا المشروع في عام ١٩٨٨ ووضع عدد من التوصيات القيّمة للعمل ، بما في ذلك دورة للمراجعة تستمر لمدة تتراوح بين أربعة وستة أسابيع ، وتنظّم في مشروع الدورة الدراسية الافريقية الاقليمية في مجال إدارة القوى العاملة (ARLAC) لثلاثين مشتركا سابقا في المشروع . ولكن تعين تأجيل تدريب اثنين من طلاب المشروع السابقين في كلية رسكين ، الذي كان مقرراً له أن يبدأ في عام ١٩٨٩ ، نظراً لاضطرار الزميلين إلى العودة إلى ناميبيا للتسجيل والاشتراك في الانتخابات المعتزمة .

تعليم العمال

١٧ - تقديم المساعدة إلى المنظمات النقابية المستقلة للعمال السود في جنوب أفريقيا والاتحاد الوطني للعمال الناميبيين في مجال تعليم العمال: خلال العام الماضي ، اشترك عدد من الزملاء من نقابات العمال السود المستقلة في جنوب أفريقيا وناميبيا في حلقات تدريبية ودراسية اقليمية بشأن تعليم العمال ، نظمتها منظمة العمل الدولية في أفريقيا . فعلى سبيل المثال اشترك ستة ممثلون من مؤتمر نقابات عمال جنوب أفريقيا (COSATU) والمجلس الوطني لنقابات العمال (NACTU) والاتحاد الوطني للعمال الناميبيين (NUNW) في الحلقة الدراسية دون الإقليمية لتعليم العمال

في مجالات الأمن الصناعي ومسائل الصحة والبيئة ، التي عقدتها منظمة العمل الدولية لصالح الجنوب الأفريقي في زمبابوي في شهر أيار/مايو ١٩٨٩ . كما اشترك سبعة من أعضاء نقابات العمال في جنوب أفريقيا وناميبيا في الحلقة الدراسية الإقليمية الذي اشتركت في تنظيمها منظمة العمل الدولية ومنظمة الوحدة النقابية الأفريقية لصالح بلدان أفريقيا الناطقة بالانكليزية ، بشأن العاملات وخطة عمل منظمة العمل الدولية لتحقيق تكافؤ الفرص والمعاملة بين الرجال والنساء في مجال العمل . ونظّمت حلقة دراسية للعاملين في وسائط الاعلام ، اشترك في تنظيمها مؤتمر الوحدويين الأفريقيين لآزانيا (PAC) ومؤتمر جنوب أفريقيا لنقابات العمال (ATUCC) . كما جرى أيضا بالاشتراك مع مؤتمر جنوب أفريقيا لنقابات العمال تخطيط حلقة دراسية أخرى بشأن تشجيع تعاونيات العمال ، لعقدها في شهر تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ . كما تقرر عقد حلقة دراسية عن المهارات الإعلامية اللازمة للعاملين في مجال العلاقات العامة في إطار المجلس الوطني لنقابات العمال والهيئات المنتسبة إليه ، لعقدها قبل نهاية عام ١٩٨٩ . ويشترك في تمويل هذه الحلقة كل من منظمة العمل الدولية ومؤتمر العمل الكندي . كما أجريت مناقشات مع ممثلي الاتحاد الوطني للعمال الناميبيين والهيئات المنتسبة اليه بشأن تقديم المساعدة للمنظمات العمالية في مجال تعليم العمال في ناميبيا بعد الاستقلال .

العمال المهاجرون

١٨ - (١) مساعدة العمال المهاجرين في الجنوب الأفريقي (ليسوتو) في مجال تعليم العمال: استمر خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير تنفيذ المرحلة الثانية من هذا المشروع الذي بدأ في عام ١٩٨٧ . وتضمنت الانشطة التي تم تنفيذها تنظيم حلقات دراسية للعمال المهاجرين ولمنظمي القرى وكذلك تنظيم حلقات تدريبية بشأن الأنشطة المدرة للدخل . كما أعد المشروع مواد تدريبية . (٢) تقديم المساعدة للعمال المهاجرين في مجال تعليم العمال في الجنوب الأفريقي (بوتسوانا وموزامبيق): تضمنت الأنشطة التي نفذت في إطار هذا المشروع ، الذي بدأ في تموز/يوليه ١٩٨٨ ، تنظيم دورات تدريبية وحلقات دراسية ووضع مواد تدريبية . وقد اُضطلع بالأنشطة مع اتحاد نقابات العمال في بوتسوانا (BFTU) ومنظمة عمال موزامبيق (OTM) .

تطوير المشاريع الصغيرة

١٩ - تطوير المشاريع الصغيرة لصالح اللاجئين في زامبيا: تضمنت الأنشطة التي نفذت خلال العام الماضي ، في إطار المرحلة الثانية من المشروع ، التدريب على كيفية بدء مشروع وعلى تحديد الاحتياجات وتحسين ورش المشروع وتشغيل مخطط متجدد لتقديم القروض إلى اللاجئين في زامبيا . وقد منح أكثر من ١٢٤ قرضا منذ بداية المشروع وكان معدل

الاسترداد عاليا (٨١ في المائة) . واستمرت منظمة العمل الدولية في التعاون مع اتحاد أرباب الأعمال في زامبيا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تنفيذ هذا المشروع .

٣٠ - وبتمويل من الميزانية العادية للتعاون التقني نفذت أيضا عدة أنشطة أخرى تضمنت ما يلي: (أ) تنظيم حلقتين تدريبيتين بشأن احتياجات نساء جنوب أفريقيا وناميبيا وتصميم مشاريع لتلبية هذه الاحتياجات ؛ (ب) الاشتراك مع المؤتمر الوطني الأفريقي في تنظيم حلقة دراسية بشأن قانون العمل ، والاشتراك مع المجلس الوطني لنقابات العمال في تنظيم حلقة دراسية أخرى بشأن المهارات اللازمة في مجال وسائط الإعلام ؛ (ج) تقديم زمالات تدريبية محلية في جمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا لصالح المؤتمر الوطني الأفريقي ومؤتمر الوحدويين الأفريقيين لآزانيا وسوابو ؛ (د) إيفاد ممثلين من اتحادات نقابات العمال السود في جنوب أفريقيا وناميبيا وحركات التحرير الوطني في ست زيارات دراسية إلى مقر منظمة العمل الدولية ؛ (هـ) تقديم الدعم لزمالتين في ميداني تكنولوجيا المعلومات وتنمية القوى العاملة ؛ (و) دعم إعداد كتيب عن تشريعات العمل في "أوطان" جنوب أفريقيا ؛ (ز) جمع المعلومات من أجل تنقيح المنشور المتعلق بتشريعات العمل في ناميبيا .

٣١ - وقد واصلت منظمة العمل الدولية خلال العام الماضي نشر المعلومات عن حالة الشؤون العمالية والاجتماعية في ظل نظام الفصل العنصري ، كما واصلت تعاونها الوثيق مع مؤسسات أخرى في منظومة الأمم المتحدة ومع منظمات أخرى حكومية دولية وغير حكومية وإقليمية ودون إقليمية في إطار الجهود المتضافرة للقضاء على الفصل العنصري . فاشتركت مثلا في الدورة السابعة والثلاثين للجنة القضاء على التمييز العنصري التابعة للجنة حقوق الإنسان ، والدورة الحادية والأربعين للجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات ، والدورة الخامسة والأربعين للجنة حقوق الإنسان .

٣٢ - ومنذ أن قدمت منظمة العمل الدولية تقريرها السنوي الأخير ، حظيت اتفاقية التمييز (العمل والمهنة) ، ١٩٥٨ ، (رقم ١١١) بتصديق واحد آخر (اليمن الديمقراطية) ؛ فأصبح مجموع عدد التصديقات ١١٠ . وحظيت اتفاقية سياسة العمل لعام ١٩٦٤ (رقم ١٢٢) بتصديقين آخرين (غواتيمالا واليمن الديمقراطية) ، فأصبح مجموع عدد التصديقات ٧٣ . وفيما يتعلق بالعمال المهاجرين ، لم تحدث أي تصديقات جديدة على اتفاقية الهجرة لأغراض العمل (المنقحة) لعام ١٩٤٩ (رقم ٩٧) والاتفاقية بشأن العمال المهاجرين (الأحكام التكميلية) لعام ١٩٧٥ (رقم ١٤٣) ، وما زال عدد التصديقات ٣٨ و١٥ على التوالي . ولم تحدث أي تصديقات جديدة على اتفاقية السكان

الأصليين والقبليين لعام ١٩٥٧ (رقم ١٠٧) ، وما زال مجموع عدد التصديقات ٢٧ . وحظيت اتفاقية السياسة الاجتماعية (الأهداف الأساسية والمعايير) لعام ١٩٦٢ (رقم ١١٧) بتصديق واحد آخر (غواتيمالا) فأصبح المجموع ٣١ تصديقا .

٣٣ - وقد أشار تطبيق الاتفاقية رقم ١١١ والاتفاقيات الأخرى المشار إليها أعلاه ملاحظات وتعليقات من جانب لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات في دورتها المعقودة في آذار/مارس ١٩٨٩ .

٣٤ - وعلى إثر المناقشة الثانية بشأن التنقيح الجزئي لاتفاقية السكان الأصليين والقبليين لعام ١٩٥٧ (رقم ١٠٧) ، التي جرت في دورة المؤتمر ٧٦ (حزيران/يونيه ١٩٨٩) ، اعتمد المؤتمر اتفاقية الشعوب الأصلية والقبلية لعام ١٩٨٩ (رقم ١٦٩) فضلا عن قرار بشأن الإجراءات التي ينبغي لمنظمة العمل الدولية اتخاذها بشأن الشعوب الأصلية والقبلية . وقد أكدت الاتفاقية في ديباجتها الحاجة إلى إزالة الميل الإدماجي للمعايير السابقة واسترعت الاهتمام إلى المساهمة الخاصة المقدمة من الشعوب الأصلية والقبلية في التنوع الثقافي وفي التآلف الاجتماعي والايكولوجي للبشرية وكذلك في التعاون والتفاهم الدوليين . وتتعلق أحكامها بالسياسة العامة والأراضي وشروط التوظيف والعمل والتدريب المهني والحرف اليدوية والصناعات الريفية والتأمينات الاجتماعية والصحة والتعليم وسبل المواصلات والاتصالات والتعاون عبر الحدود والإدارة . ويتضمن القرار سلسلة من التدابير الواجب اتخاذها على الأصعدة الوطنية والدولية وكذلك الإجراءات التي ينبغي لمنظمة العمل الدولية اتخاذها .

٣٥ - وفي إطار برنامج منظمة العمل الدولية التثقيفي والترويجي للقضاء على التمييز وتعزيز تكافؤ الفرص في العمل نظمت في داكار (السنغال) ، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، حلقة دراسية ثلاثية دون إقليمية بشأن تشجيع تكافؤ الفرص في مجال العمل لصالح بلدان أفريقية منتقاة ، كما نظمت في سان خوسيه ، (كوستاريكا) ، في الفترة من ١٦ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ حلقة دراسية ثلاثية دون إقليمية بشأن ممارسات العمالة غير التمييزية . وستنظم في المستقبل حلقات دراسية وحلقات دراسية ثلاثية مماثلة .

٣٦ - وواصلت منظمة العمل الدولية برنامجها للبحوث والمنشورات ، الذي شمل نطاقا واسعا ، إذ تناول القضاء على التمييز في العمالة على أسس مثل العنصر والمنشأ الإثني والجنس والمعتقدات الدينية والآراء السياسية ، وكذلك التمييز ضد العمال المهاجرين . وبصفة خاصة ظهرت بانتظام في منشورات الأمم المتحدة مذكرات ودراسات عن التطورات الجديدة في شتى البلدان ، مثل استعراض العمل الدولي (International Labour Review) والنشرة الاجتماعية والعمالية (Social and Labour Bulletin) .

٣٧ - واستمر العمل بالترتيبات المتبعة لتعاون منظمة العمل الدولية مع منظمات دولية أخرى في المسائل المتعلقة بالإشراف على الصكوك الدولية والمسائل التي تهم أكثر من منظمة واحدة ، فيما يتعلق بالتمييز في العمالة والمهنة ، والسكان الأصليين والقبليين ، والعمال المهاجرين والأهداف والمعايير الأساسية للسياسة الاجتماعية ، ولا سيما من خلال تعاون منظمة العمل الدولية مع لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ، واللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات ، ولجنة القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ، ولجنة مركز المرأة ، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ، وكذلك مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية ، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ، والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي .

- - - - -